

شظايا انفجار بيروت تلاحق أقطاب السلطة في لبنان

وليد جنبلاط يطالب برحيل «العصابة الحاكمة»



تصاعد المطالبات بمحاسبة حكومة دياب

نيطرت الامونيووم مخزنة في مرفا بيروت من دون إجراءات احترازية يشكل إهمالا جريما.

وفي ظل الاستقطاب السياسي الحاد والصراع الدائر في الشرق الأوسط خصوصا بين الولايات المتحدة وإيران، فإن عراي الحكومة اللبنانية سيعملون على الأرجح لضمان عدم سقوطها، مهما كلف الأمر.

ويقول الباحث والأستاذ الجامعي كريم بيطار "رغم الغضب العام ليس مرجحا أن نرى استقالة فورية للحكومة في هذه المرحلة، طالما أنه ما من بديل واضح"، خصوصا أن خصوم الحكومة في مرمى اتهامات المتظاهرين ولا يحظون بقتهم على الإطلاق.

وكتب الباحث فيصل عيتاني في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، أن "الكارثة، بشدتها الاستثنائية، هي كالعادة في لبنان نتيجة أعمال تجارية"، وأضاف أن "ثقافة الإهمال والفساد وتبادل اللوم متجذرة في البيروقراطية اللبنانية بإشراف طبقة سياسية معروفة بعدم كفاءتها وتحقيرها للمصالح العام". وأعرب عيتاني عن اعتقاده بأن "اللبنانيين سيكونون اليوم أكثر تصميما على محاسبة الطبقة السياسية، الفاسدة حتى النخاع".

المجتمع الدولي وصندوق النقد إجراءها مقابل الحصول على دعم خارجي، امتعاضا شعبيا.

وتقدم وزير الخارجية ناصيف حتي والدبلوماسي المخضرم الأسبوع الحالي باستقالته لتعزير قيامه بواجباته وغياب إرادة حقيقية للإصلاح، وفق قوله.

حتى أنه المح إلى وجود مرجعيات عدة داخل الحكومة تتحكم بأدائها. وشكلت الاستقالة ضربة جديدة للحكومة برئاسة حسان دياب.

إلا أن فاجعة الانفجار أسهمت نوعا ما في كسر عزلة الحكومة الدبلوماسية التي لم يزر رئيسها أي دولة منذ تعيينه كما جرت العادة، وقد أدت هذه الفاجعة إلى تدفق مساعدات خارجية للمساهمة في تجاوز محنة الانفجار.

وسارع وزير الخارجية الجديد شربل وهبي إلى التأكيد لقناة الجديد المحلية الخميس أن زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى بيروت تعني أن "لبنان مازال يحظى بتضامن دولي".

وتقول مديرة مركز كارنيغي للشرق الأوسط مهي يحيى "في أي بلد آخر، كانت الحكومة لتستقيل" عقب انفجار تداعياته كارثية إلى هذا الحد، مضيفة "مجرد وجود كمية بهذا الحجم من

ويرى متابعون أن ما يشهده لبنان اليوم هو أشبه ما يكون بما حصل عند اغتيال الرئيس رفيق الحريري في العام 2005، وسط ترجيحات بإعادة إحياء تحالف 14 آذار، لمواجهة الائتلاف الحاكم الذي يقوده حزب الله.

وانضم المغني عبداللطيف دريان ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع جنبلاط في الدعوة لطمس تقصي دولية في ما حصل بالمرفا، وذهب جعجع حد المطالبة بـ"محاكمة السلطة السياسية الحاكمة".

وقال جعجع في وقت لاحق الخميس إن "السلطة في موقع الاتهام، ونطالب بلجنة تقصي حقائق دولية"، كما "ندعو مجلس النواب لعقد جلسة طارئة لاستجواب الحكومة بشأن الانفجار".

وابصرت حكومة الرئيس حسان دياب النور مطلع العام الحالي، بوصفها تضم اختصاصيين، لكن سرعان ما تبين نفوذ الأحزاب داخلها خصوصا حزب الله، المدعوم من طهران وحليفه التيار الوطني الحر بزعامة رئيس الجمهورية ميشال عون. ولم يتأخر بعض حلفائه بالتهديد بسحب زرتائهم عند التباين حول إدارة بعض الملفات.

ويثير أداء الحكومة التي لم تنجح بعد في تحقيق إصلاحات ملحة يشترط

وسال جنبلاط "هل هي صفة ام مؤامرة؟ التحقيق سيكشف ذلك"، وأضاف "من المعلومات الضئيلة التي املكها، هذه الكمية الهائلة التي أتت من الامونيووم إلى مرفا بيروت وبقبت تقريبا 6 سنوات، لا تنفجر حتى لو كانت سامة أو متفجرة لوحدها، إنها بحاجة لصاعق. وعندما نرى كيف أن نأخر أو مفرقات معينة بدأت تنفجر تمهيدا للانفجار الكبير هذا هو الصاعق".

وقال إن "الحكومة الحالية معادية ولا بد من حكومة حيادية تخرجنا من المحاور ويجب السيطرة على المعابر والمرفا"، مشددا على أن "لا ثقة بالمطلق بهذه العصابة الحاكمة".

وذكر جنبلاط أن "هناك تقصيرا فادحا من القضاء والأجهزة الأمنية، وكل الرسائل والرسائل المضادة تذكرني بما حدث بعد جريمة اغتيال رفيق الحريري حين حاولوا في اللحظات الأولى طمس الدلائل، واليوم يحاولون التملص من خلال القول إن لا علاقة لهم وأنهم قدموا بلاغات بشأن مادة الامونيا في المرفا".

وأعلن الزعيم الدرزي أن اللقاء الديمقراطي قرر البقاء في المجلس النيابي، داعيا إلى انتخابات جديدة على أساس قانون غير طائفي ودائرة فريدة، وقال "بمجرد استقالة 8 نواب يفسح المجال للمحور العوني" (تيار رئيس الجمهورية) ومحور "حزب الله" بالسيطرة المطلقة على البرلمان.

وسبق أن لوح مروان حمادة أحد نواب كتلة اللقاء الديمقراطي التابعة للحزب التقدمي الاشتراكي بتقديم استقالته من مجلس النواب عقب الانفجار.

انفجار بيروت الدامي ما بعده لن يكون كما قبله، وتذكر أجواؤه بما أعقب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في العام 2005 من غضب شعبي وتصعيد سياسي يستهدف القابضين على مفاصل السلطة.

استمرت أشهر عدة، طالبت برحيل الطبقة السياسية الحاكمة مجتمعة بالتهمة بالفساد والهدر والعجز عن إيجاد حلول للأزمات المتعاقبة. وهذات تلك التظاهرات تدريجيا بعد تشكيل حسان دياب لحكومته، ثم بدء انتشار فيروس كورونا المستجد، من دون أن تتوقف التحركات المطلوبة الرمزية أمام مؤسسات الدولة ومصرف لبنان، آخرها محاولة متظاهرين قبل أيام اقتحام وزارة الطاقة احتجاجا على انقطاع الكهرباء لساعات طويلة.

ومن غير المستبعد أن يؤدي انفجار بيروت إلى إشعال فتيل الحراك مجددا، مع تزايد الدعوات إلى رحيل المسكين بزماد السلطة في البلاد، في ظل شبهاة عدة تحوم حول الانفجار الذي جرى قبل ثلاثة أيام فقط من إعلان المحكمة الدولية الخاصة بالنظر في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عن قرارها حيال المتهمين وهم أربعة عناصر من حزب الله.

وكانت المحكمة التي مقرها لاهي قد قررت تأجيل النطق بالحكم إلى 18 أغسطس الجاري، على خلفية فاجعة بيروت.

وقال وليد جنبلاط في مؤتمر صحفي "لا نؤمن بأي لجنة تحقيق محلية، ونطالب بلجنة تحقيق دولية لكشف الحقيقة ولنعرف كيف وقع انفجار بيروت، ولا ثقة بهذه الحكومة أنها قادرة على كشف الحقيقة".

بيروت - طالب الزعيم الدرزي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الخميس بتشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف حقيقة ما حصل في مرفا بيروت، مشددا على أن لا ثقة له بالمطلق في "العصابة الحاكمة" في البلاد، داعيا إلى رحيلها.

وعاش لبنان أشبه ما يكون بزلال اللائع بانفجار في أحد المستودعات بمرفا بيروت يحوي منذ ست سنوات حوالي 2750 طنا من نترات الامونيووم، ما تسبب في مقتل أكثر من 37 شخصا وإصابة 5000 آخرين بجروح، فيما أصبح ما يصل إلى ربع مليون شخص بلا مأوى يصلح للإقامة في بلد لا يزال بين تحت وطأة انهيار اقتصادي وانتشار حالات الإصابة بفيروس كورونا.

سمير جعجع

ضرورة محاكمة السلطة السياسية الحاكمة



ويقول محللون إن الانفجار الذي جد ستكون له ارتدادات خطيرة على الوضع الاجتماعي والسياسي في لبنان، مع تحول الصدمة إلى حالة من الغضب قد تنفجر موجة احتجاجات جديدة ضد السلطة الحاكمة.

وشهد لبنان احتجاجات ضخمة غير مسبوقه في 17 أكتوبر الماضي

جسور جوية لإغاثة بيروت المنكوبة

من جهته أعلن رئيس مجلس إدارة هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ورئيس مجلس أمناء جامعة محمد الخامس أبوظبي الدكتور حمدان مسلم الزهروري وأسرتة عن تبرعها بمليون درهم لتوفير الاحتياجات الإنسانية للمتأثرين من انفجار مرفا بيروت.

ووصلت الخميس طائرتان عسكريتان من تونس محملتين بشحنة أدوية ومواد طبية ومساعدات غذائية، وقالت الرئاسة التونسية في بيان،

وتستمر المساعدات التي تقدمها لبيروت من المغرب عن طريق جسر جوي من ثماني طائرات (أربع طائرات عسكرية وأربعة طائرات محملة بالمواد الغذائية الأساسية والأدوية والمعدات الطبية.

وكتفت سفارة المغرب في لبنان أنه سيتم إرسال طاقم طبي عسكري، لإقامة مستشفى ميداني لإسعاف المتضررين من الانفجار.

الاعتصامات تتمد محاصرة السلطة الانتقالية في السودان

حالة الارتباك الحالية سببها الرئيسي غياب السلطة التنفيذية على مستوى الولايات، لأن الولاة المكلفين بتسيير الأعمال لم يستطيعوا القيام بواجباتهم، ما دفع إلى تاجيس الاحتجاجات، وأن تعيين حكومات مدنية لهذه الولايات قد يكون حلا سحريا من زاوية الاستجابة لمطالب المعتصمين المشروعة، بما يقود إلى تهدئة الأوضاع في الهامش.



نورالدين صلاح الدين

ترشيحات الوزراء الجدد ستناقش نهاية الأسبوع الجاري

وأشار لـ"العرب"، إلى أن الاعتصامات مرتبطة أساسا بمظالم المواطنين الذين تعرضوا لها في ظل النظام البائد، وأن التعامل مع هذه المشكلات بشكل سريع يضمن إصلاح بوصلة عمل الحكومة الانتقالية، وقوى الحرية والتغيير ستقدم كل الدعم لضمان نجاح تجربة الحكم المدني في الهامش بحيث تنفجر الحكومة لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية.

وفنى نورالدين حدوث فراغ إداري على المستوى الوزاري، وأن هناك سبعة وزراء يقومون بتصريف الأعمال إلى حين تعيين وزراء جدد، وأن التحالف الحكومي سيناقش ترشيحات الوزراء الجدد، نهاية الأسبوع الجاري، لحسم أسماء المرشحين بالتوافق بين الكتل داخل الحرية والتغيير قبل تسليمها إلى لجنة الترشيحات التي ستقدمها إلى رئيس الوزراء تمهيدا لاعتمادها.

يمكن في التوصل إلى اتفاق سلام شامل، غير أن الجبهة الثورية استطاعت أن تحسم نسبة مشاركتها في المجلس عبر مفاوضات جرت في الخرطوم مطلع الشهر الماضي، ما يعني أن الخلاف تم تجاوزه.

ومع أن الاعتصامات التي شهدتها الولايات لم تتحدث عن مطالب سياسية مباشرة، غير أنها لا تنفصل عن حالة عامة يعيشها المواطنون يغلب عليها الإحباط جراء بطء الحكومة الانتقالية في حسم الكثير من الملفات العالقة، كما أن الجبهة بين قوى الثورة تنسج يوما بعد آخر، والتعويل على وجود نخب جديدة تعوض فساد سابقتها أضى محل جدل بين المواطنين.

ويرى مراقبون، أن السلطة الانتقالية تجد نفسها في مأزق لأنها تحاول السير قدما باتجاه استكمال ما جاء في الوثيقة الدستورية من بنود، لكنها تخشى من أن تؤثر الخلافات السياسية على طبيعة سير المرحلة الانتقالية، وتعتقد أن دخول أطراف جديدة على معادلة إدارة الفترة الانتقالية يدفع لا محالة إلى الكثير من العراقيل والمشكلات في معسكر الثورة.

وحاولت الحكومة الانتقالية مؤخرا تبرئة نفسها من الأزمة التي اندلعت في شرق السودان جراء تعيين والي كسلا. وقال وزير الثقافة والإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة، فيصل محمد صالح، إن (14) والي من الولاة الذين جرى اختيارهم من قائمة تحالف قوى الحرية والتغيير، وأن رئيس الوزراء اختار (4) ولاه، وهذه الولاة لم تحدث فيها أي إشكاليات.

وأكد القيادي بقوى الحرية والتغيير، نورالدين صلاح الدين، أن

حيث تشعر أن مكتسبات الثورة استأثرت بها قوى سياسية في المركز، في حين أن الثورة انطلقت أولا من الهامش قبل أن تمتد إلى الخرطوم.

وأضاف لـ"العرب" أن الخلافات داخل مكونات قوى الحرية والتغيير تسببت في تأخر حسم العديد من استحقاقات المرحلة الانتقالية، لأن هناك تباين رئيسيين متعارضين داخل التحالف، هما: قوى نداء السودان من جانب، وقوى الإجماع الوطني، علاوة على المكون المرتبط بشق السلام، ممثلا في الجبهة الثورية، وبالتالي فإن توالي الاحتجاجات بعد رد فعل على استمرار هذه الخلافات.

وأوضحت مبررات الحكومة بتأجيل تشكيل المجلس التشريعي غير مقنعة للمواطنين العاديين، إذ كان الهدف الأساسي من وراء التأجيل



الوضع في السودان ملك سر

وتنظيمات سياسية مختلفة، الحكومة مسؤولة عدم حماية المعتصمين، قبل أن تعلن وساطة جنوب السودان تأجيل التوقيع على الاتفاق لأجل غير مسمى.

ويرى مراقبون، أن فقدان الثقة بين مكونات المركز والهامش انعكست على حجم التحديات التي يعاني منها السودان في المرحلة الانتقالية، وأسفح تصاعد دخان الخلافات بين المكونات والفصائل المختلفة المجال أمام قوى معادية للثورة لأن تبحث عن تحقيق مكاسب مع حالة الارتباك الظاهرة على هياكل السلطة الانتقالية.

وحسب رأي المحلل السياسي، الفاتح وبيدي، يعد توالي الاعتصامات في ولايات الهامش بمثابة صرخة أطلقتها الأقاليم لاستعادة زمام المبادرة،

إجراءاتها في الكثير من الأحيان. وادت هذه الأزمات إلى تأجيل التوقيع على اتفاق سلام مع الحركات المسلحة مرات عدة، ولم تف الحكومة بوعودها المتتالية والخاصة بتشكيل مجلس تشريعي بعد عام كامل على توقيع الوثيقة الدستورية، كما أن رئيس الوزراء، عبدالله حمدوك، لم يحسم في أسماء الوزراء الجدد بعد أن قبل استقالة ستة منهم، وأقال وزير الصحة مطلع شهر يوليو الماضي.

ودفعت الاعتصامات التي شهدتها مناطق مثل، قناريو وكتم في ولاية شمال دارفور لتأجيل التوقيع على السلام الذي كان من المقرر إنجازه في 14 يوليو، إثر الاعتداءات المسلحة التي وقعت ضد المعتصمين وأرغمتهم على فض الاعتصام، فيما حملت الجبهة الثورية، المثلة لحركات مسلحة

الخرطوم - اتسعت رقعة الاعتصامات التي تشهدها عدة مدن سودانية، وامتدت إلى عدد كبير من أقاليم الهامش التي تعاني منذ عهد من مشكلات أمنية واقتصادية واجتماعية، ولم تنجح محاولات الحكومة في إطفاء الحرائق هنا وهناك، واستمر الغليان، على الرغم من تعيين ولاية مدنيين بدلا من العسكريين مؤخرا.

وتواصلت الاعتصامات في ست مدن تابعة لأربع ولايات، هي: شمال دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان والنيل الأبيض، للمطالبة بإصلاح عدد من القضايا السياسية والأمنية والخدمية، فيما تمكن الولاة المدنيين الذين تولوا مناصبهم قبل إجازة عيد الأضحى من فض سبعة اعتصامات أخرى، في وسط دارفور وشرق دارفور وولاية شمال السودان، بعد الاستجابة لمطالب المعتصمين.

وعقد مجلس الأمن والدفاع السوداني، الخميس، اجتماعا طارئا لحل أزمة شرق السودان التي تفاقت بعد أن تزايدت وتيرة الاحتجاجات الراضية لقرار السلطة الانتقالية بتعيين صالح محمد صالح، القيادي في قوى الحرية والتغيير واليا على ولاية كسلا، ما يدفع إلى احتمال التراجع عن القرار واختيار أحد الأسماء التي يتوافق عليها أبناء القبائل في المنطقة.

وبدت الحكومة غير قادرة على تحديد بوصلة تحركاتها السياسية لاستكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية، في ظل توالي الأزمات وانشغالها في حل المشكلات المترامية، من دون أن تضع استراتيجيات واضحة تسيطر عليها، ما تسبب في ضعف